المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/07/2015

Quand les élus boudent pour des iPads

Crédit: Rachid Tniouni
25 juillet
10:172015
琶Imprimer cet article璘 0 Commentaires
☐ Par Wadii Charrad,Mohamed Etayea
Partager ㄱ 0 ㄴ 8 ㄴ 0 ㄱ 0 ✉PARTAGER PAR EMAIL
Certains membres de la Chambre des conseillers ont boycotté des sessions du parlement, car ils réclamaient des iPad.
Le 23 juillet, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, se rendait au parlement pour discuter, avec la Chambre des conseillers, de son rapport sur la situation des droits de l'Homme au Maroc présenté en juin 2014 devant les deux chambres du Parlement. Une séance de discussion qui s'est quasiment déroulée à huis clos puisque sur les 270 Conseillers de la chambre seulement 13 étaient présents. L'une des raisons de cette absence massive de nos parlementaires ? Des iPad.
En effet, nos Conseillers étaient mécontents de ne pas avoir reçu des tablettes de la marque à la pomme qui, selon eux, étaient offertes par l'ambassade de Chine au Maroc. Mais, selon un haut responsable du bureau de la deuxième chambre, le don chinois ne contenait que « des ordinateurs de bureau, des PC portables, des télévisions, des scanners et des photocopieuses ». Du matériel que les responsables de la Chambre des conseillers ont préféré confier« aux administrateurs et fonctionnaires »qui travaillent au Parlement de manière permanente étant donné que le mandat des Conseillers se terminait le 24 juillet.

http://telquel.ma/2015/07/25/les-parlementaires-boycottent-presentation-du-cndh-cause-dipads_1457193/

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

طي صفحة الماضي لن تتم دون الكشف عن حقيقة اغتيال الشهيد المهدي بن بركة

محمد علمي في مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الاتحاد الاشتراكي

أكد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، على أهمية التقرير الذي عرضه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أهمية تتجلى في كون موضوع حقوق الإنسان أصبح ثابتاً من ثوابت رصد المسار الديمقراطي ببلادنا ومؤشراً على نجاعة السياسات العمومية، وبالتالي، فإن البرلمان لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع في كل مراحل تنفيذ صلاحياته الدستورية، وخاصة تلك المتعلقة بالتشريع وبتقييم السياسات العمومية.

كما أن دستور المملكة الجديد، يضيف علمي، والذي يعتبر خطوة غير مسبوقة اتجاه عملية البناء الديمقراطي عمل على مأسسة العلاقة بين البرلمان والمجالس الاستشارية، ومن ضمنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح علمي أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جعل منذ نشأته من موضوع حقوق الإنسان ثابتاً من ثوابت هويته الإيديولوجية والسياسية، باعتباره أحد ركائز بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وعنصراً أساسياً في برنامجه النضالي، حيث عمل، يضيف علمي، منذ نهاية السبعينات على تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وساهم بشكل أساسي في بناء المنظومة الحقوقية في المغرب، إيماناً منه بأن ربح رهان تقدم المغرب يرجع إلى التشبث بالمرجعية الكونية لحقوق الإنسان.

وذكر رئيس الفريق بالمبادئ المرجعية لبلغراد والصادرة في فبراير 2012، والتي تحكم علاقة البرلمانات بالمؤسسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعد منطلقا لتناول التقرير.

وفي هذا الإطار أكد علمي أنه بات من اللازم أن يطلب البرلمان بغرفتيه، وخاصة مجلس المستشارين، آراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كل القضايا المرتبطة بالتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ملائمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولة لحقوق الإنسان،ومساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية وتقديمه الدعم للبرلمان في هذا المجال في الشق المتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المساهمة في تدعيم القدرات في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للبرلمانيين والموظفين.

وشدد علمي أنه من الضروري اليوم مساءلة المؤسسات الدستورية، ومن ضمنها الحكومة والبرلمان، حول دورها في مجال تدعيم حقوق الإنسان، وجعلها عنصراً أساسياً في بلورة وتقييم السياسات العمومية، مؤكداً أن الدور المركزي الذي يجب أن تلعبه الحكومة في هذا المجال لازال غائباً، خاصة وأن المبادرة التشريعية للحكومة لازالت متعثرة رغم المصادقة على اتفاقية «سيداو» وما شكلته من عنصر ريبة وشك في نوايا الحزب الحاكم تجاه المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

وأضاف علمي، في هذا الإطار، أن الفريق الاشتراكي يؤكد أن دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل مؤسسة البرلمان، بالإضافة إلى أدواره التي يخولها له الدستور والقانون،مشددا على أن بناء مغرب المستقبل كفيل بالتفعيل الكامل للدستور ولدور البرلمان في تنزيله الديمقراطي،

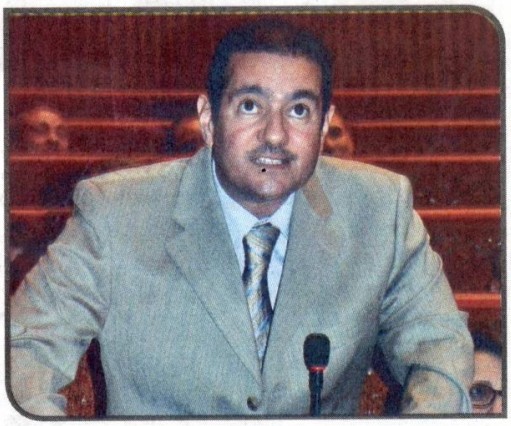

محمد علمي

فإذا كانت الحكومة بمكوناتها الحالية عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الاتجاه، فإن الفريق الاشتراكي، ومن خلاله حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عازمان على تحمل المسؤولية تجاه جعل حقوق الإنسان قضية محورية في صلب اهتمامات البرلمان .

واعتبر علمي أن المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، والتي أكد الدستور على أولوياتها، هي إحدى الشروط الأساسية لانخراط المغرب في سلم الدول المتقدمة، مؤكدا على أن نضال الحزب من خلال هاته الواجهة البرلمانية مرتبط باحترام هاته المرجعية.

واغتنم علمي هاته الفرصة للتذكير بأن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لازال يطالب بالكشف عن حقيقة اغتيال الشهيد المهدي بن بركة، ومع تقدير عمل هيئة الإنصاف والمصالحة ومن بعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن الاتحاد الاشتراكي يعتبر بأن طي صفحة الماضي لن تتم دون الكشف عن الحقيقة تجاه هذا الملف.

وأكد علمي أن إحدى المرتكزات الأساسية في تفعيل الدستور تستلزم انخراطاً واسعاً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية، خاصة وأن المواطن المغربي اليوم أصبح بإمكانه اللجوء إلى المنتديات الدولية بعد استنفاد المساطر الوطنية في الدفاع عن حقوقه، مشددا على أن مغرب اليوم لم يعد جزيرة معزولة، لأنه اختار أن يكون منفتحا على العالم، واختار أن يكون مؤسسا لثقافة السلم والعدل وحقوق الإنسان.

وأضاف علمي أن سياسة دمج المهاجرين الأجانب كان لها أثر واضح في تدعيم موقف المغرب في الدفاع عن قضاياه الحيوية تجاه المنتظم الدولي، وهو ما يشكل في نظر الاتحاد الاشتراكي قناعة راسخة باعتماد المرجعية الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتنا وسياساتنا العمومية والالتزام ببناء دولة الحق والقانون.

ندوة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بشراكة مع تحالف ربيع الكرامة، السبت بتطوان ندوة جهوية حول موضوع "العدالة الجنائية للنساء في مسودتي مشروعي القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية للنساء".

وأشار بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان إلى أن تنظيم هذه الفعالية يأتي "انطلاقا من قناعة المنظمين بأن ورش إصلاح العدالة الجنائية يشكل فرصة تاريخية لتعزيز الثقة في المؤسسات وتقوية دولة القانون وتحقيق العدالة على أساس المساواة والكرامة للجميع".

7584/7

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

حقوق الإنسان بالمغرب.. رهان نجح في نزع الإعتراف الدولي

8462/2

منذ انخراطه في مسلسل المصالحة مع الماضي ووصولا إلى الاعتراف الأممي بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان، تحلى المغرب بالجرأة والطموح لرفع رهان الحفاظ على الحريات والكرامة الإنسانية بكافة ترابه.

وتجسد رأسمال الثقة والمصداقية، الذي تم إظهاره للمملكة ومؤسساتها، من قبل أعلى هيئة بالأمم المتحدة، خلال التصويت على قرار جديد حول الصحراء المغربية.

فبعد 16 سنة من اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين، مكنت دينامية الإصلاحات السياسية والمؤسساتية الرباط من ثقة المجتمع الدولي، مما خلف استياء أولئك الجيران، الذين ينفثون في جمر الإرهاب والانفصال.

ويتمثل الأمر اللافت، في الانفتاح والاستقرار الذي يشير إليه كل خبير في حديثه عن الوضع في الأقاليم الصحراوية على غرار أي جهة أخرى في المغرب، في الوقت الذي تعيش فيه مناطق بكاملها توترات دامية في بعض بلدان الجوار.

ويؤكد الأكاديمي وعضو المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، لحسن مهراوي، على أن المغرب كان بلدا سباقا في المنطقة للتفاعل دون قيود مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، الذي كان من بين أعضائه المؤسسين.

وفي هذا السياق، تتعاون السلطات بشكل فاعل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وباقي المنظمات، لفائدة برامج التوعية وحماية حقوق الإنسان. وهو الحال على سبيل المثال بالنسبة للأقاليم الجنوبية حيث يقدم الاتحاد الأوروبي دعما هاما لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويشير مهراوي، ، إلى أن خارطة طريق العمل الحكومي في هذا المجال تنبع من مسلسل للإصلاح التطوعي والذي لا رجعة فيه. كما يشهد على ذلك إنهاء متابعة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وكذا الزيارات التي قام بها للمغرب مسؤولون لدى هذه المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

وقد تمت، في هذا الصدد، دعوة أربعة مقررين خاصين لزيارة المملكة في أقل من سنتين (2014-2015)، فضلا عن دعوة خاصة تم توجيهها للمقرر الخاص حول التعذيب، في وقت تظل فيه بلدان أخرى بالمنطقة منغلقة بإصرار أمام هذه الآليات.

كما أن قرار الحكومة التفاعل بشكل إيجابي وسريع مع مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد تجسيدا آخر للانخراط المطلق على أعلى مستوى بالدولة، لفائدة الحقوق والحريات.

وقد أتى الانخراط الراسخ ومثابرة المملكة أكله، إذ لم يكتف القرار 2218 لمجلس الأمن بتجاهل مطالب الجزائر و«البوليساريو» لتوسيع مهمة بعثة (المينورسو) في الإشراف على حقوق الإنسان، بل دعا على الخصوص إلى تسجيل وإحصاء ساكنة تندوف.

فالقيام دون تأخير بتحديد هوية الساكنة المحتجزة في مخيمات تندوف أضحى على رأس مطالب مجلس الأمن في قراراته حول قضية الصحراء المغربية. إذ أظهرت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة شكوكا حول سجل حقوق الإنسان ب«البوليساريو» والجزائر، البلد الذي يتنصل من الالتزامات الدولية المتخذة في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين.

وأكثر من ذلك فقد أشاد أعضاء المجلس بشكل لا لبس فيه، «بجهود لا يمكن إنكارها بذلها المغرب في طريق النهوض بحقوق الإنسان» على مستوى التراب الوطني ككل، بما في ذلك الأقاليم الصحراوية، وذلك من خلال اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إن التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان يعد واقعا لا يمكن لأحد تجاهله، بقدر انخراط المملكة، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتدعيم قطار التنمية الذي تم إطلاقه في كافة جهات المغرب دون استثناء، من طنجة إلى الكويرة.

هي إذن منجزات لم تنتظر قدوم «الربيع العربي» لتتجسد على أرض الميدان، كما يشهد على ذلك العمل غير المسبوق للمصالحة والذاكرة، الذي مكن المغرب من طي صفحة الماضي. دون إغفال الحديث عن دستور 2011 وإسهامه القيم في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والاعتراف بمختلف روافد الهوية المغربية.

تطوان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بشراكة مع تحالف ربيع الكرامة، أول أمس السبت بتطوان ندوة جهوية حول موضوع "العدالة الجنائية للنساء في مسودتي مشروعي القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية للنساء".

وأشار بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان إلى أن تنظيم هذه الفعالية يأتي "انطلاقا من قناعة المنظمين بأن ورش إصلاح العدالة الجنائية يشكل فرصة تاريخية لتعزيز الثقة في المؤسسات وتقوية دولة القانون وتحقيق العدالة على أساس المساواة والكرامة للجميع". وتتوخى هذه الندوة، المنظمة تحت شعار "من أجل تشريع جنائي يضمن العدالة الجنائية للنساء"، بتنسيق مع جمعية السيدة الحرة، "تعميق النقاش بشأن مسودة القانون الجنائي لاسيما في ما يتصل بحماية حقوق وحريات المرأة في ارتباط بمستجدات الدستور والتزامات المغرب الدولية في مجال الحقوق الإنسانية للنساء، بالإضافة إلى الوقوف على مدى استجابة المسودة لمطالب حماية النساء من العنف والتمييز وضمان حقوقهن وحرياتهن ومكافحة جميع سبل الإفلات من العقاب، بما يحقق العدالة الجنائية للنساء في أبعادها الوقائية والحمائية والزجرية والتكفلية". كما تسعى هذه الندوة، حسب المصدر ذاته، إلى خلق دينامية جهوية حول إصلاح التشريع الجنائي، والوقوف عند الإشكالات التي تحول دون تمكين النساء ضحايا العنف من حقهن في الوصول إلى العدالة وفي الانتصاف، والوقوف عند إشكالية التجريم والعقاب في جرائم النوع، بين القانون الجنائي الحالي ونص المسودة الجديدة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

AMDH تغوص في الجهل بالقوانين والحقوق وتلبس جبة الدفاع عن المجرمين والإرهابيين

1.2/3436

لا تميز بين المعتقلين السياسيين و معتقلي الرأي و حرية الصحافة و تجد للأظناء تبريرات من وحيها

إذا كان الكذب و الافتراء و الكذب من سمات تقرير جمعية الهايج ورفاقه في النهج الديمقراطي،فإن الجهل بأبجديات حقوق الإنسان ،عنوان بارز وبالبنط العريض،لما يغوص فيه أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و من يدور في فلكها من الرفاق في النهج الديمقراطي حيث الانعدام التام لثقافة حقوق الإنسان لديهم ، سواء تعلق الأمر بكُنه هذه الحقوق أو بآلياتها البسيطة كما هو الحال بالنسبة للمصطلحات، و يكفي أن نذكر بما جاء به التقرير من خلط كبير بين "المعتقلين السياسيين" و "معتقلي الرأي"

فبكل ما أوتي لها من حماقات، بحثت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الدفاع عما اعتبرتهم نشطاء وأشباه مناضلين اختلفت القضايا والتهم القضائية التي يتابعون فيها، مساندة لهم ،باحثة لهم عن مخارج وتبريرات واهية لتجعلهم فوق القانون، معتبرة كل متورط من نشاطئها معتقلا سياسيا ولو تعلق الأمر باقتراف جريمة أو جناية في الاغتصاب أو العنف أو الفساد.

ومن دون حياء كشفت هذه الجمعية عن لوائح بأسماء من اعتبرتهم مدافعين عن حقوق الإنسان ،جاعلة منهم معتقلين سياسيين على الرغم من تورطهم الفاضح في قضايا للحق العام وعلى الرغم من أن توقيفهم تم وهم متلبسون في وضح النهار. ولعل وقفة متأنية على اللائحة المنشورة بالصفحة السادسة والعشرين والمتعلقة بستة عشر معتقلا للرأي الذين اعتبرتهم سياسيين وكانوا حسب التقرير محط توقيف واعتقال ما بين 2013 و2014 ثم اللائحة المشيرة لـ251 شخصا تم تقديمهم كسجناء سياسيين برسم سنة 2014 يكشفان محدودية الثقافة والوعي لدى محرري التقرير المفتري للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، سواء في ما يتعلق بثقافة حقوق الإنسان عامة أوبثقافة ديباجة التقرير، حيث يتضح الجهل الثقافي لدى هؤلاء المحررين فيما يتعلق بالمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حيث استعصى عليهم التفريق بين هذين النموذجين من المعتقلين، ضاربين عرض الحائط بكل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تعمل على التفريق بين هذين النوعين.

تتمة ص2

1.2 B436

محمد عفري

تتمة ص1

من باب الشفقة على أعضاء جمعية الهايج ورفاقهم في النهج الديمقراطي الذين تشابه البقر عليهم واستعصى عليهم التمييز بين السجناء السياسيين و معتقلي الرأي ، لا بد من التأكيد على أن حالة محمد البلدي الذي حكم عليه ابتدائيا قبل أن تتم تبرئته استئنافيا في قضيته المتعلقة بتغيير الدين،هي الوحيدة التي تعتبر واحدة من حالات اعتقالات الرأي ،حيث تدخل في إطار حرية المعتقد. كما يجب أن يكون في علمهم أن غالبية باقي الاشخاص الذين تم تحديدهم في اللائحتين المذكورتين قد تمت محاكمتهم بموجب تورطهم في أعمال للعنف في حق موظفين عموميين أثناء مزاولتهم لمهامهم، و في قضايا للمخدرات و في قضايا عرقلة السير بالسكك الحديدية و قذف النشيد الوطني، ونذكر منهم أسامة حُسن الذي ادعى انه تعرض للتعذيب والاختطاف من طرف عناصر الأمن الوطني قبل أن يفتضح أمره من لدن الحزب الذي ينشط فيه ، وهو الحزب الاشتراكي الموحد ،الذي سارع إلى طرده بعد تحقيق داخلي تبين على إثره أن ادعاءات أسامة حُسن مجرد أكاذيب. كما نذكر من بينهم معاد بلغوات الذي ادعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن محاكمته تمت غيابيا و أن عائلته لم تكن على علم بالتحقيق معه، لولا أن الواقع يؤكد عكس ما تدعيه الجمعية حيث تكشف الحقائق و المعطيات أن توقيفه تم بحضور أخيه و أن محاكمته تمت كذلك بحضور هيئة دفاعه و أفراد من أسرته و عدد من الصحافيين الذين عملوا على التغطية الصحافية لهذه القضية.

و إضافة إلى أسامة حُسن و معاد بلغوات لا بد من ذكر المسماة و فاء شرف التي ذهبت،بصدد قضيتها الجمعية، في تقريرها، إلى أن الإدارة العامة للأمن الوطني ليس لها الحق في أن تنصب نفسها طرفا مدنيا، وذلك بشكل يتناقض تماما مع المفاهيم الدولية التي تحصر – حسب فهم الجمعية- مهمة الإدارة في ملاحظة سير المحاكمة على أكمل وجه، و تلك مقاربة خاطئة للجمعية التي تناست من خلالها الجمعية المهمة المنوطة بالإدارة في جميع الدول و الأمصار.

ولعل المحور المخصص لحرية الصحافة شكل نقطة ضعف طافح في تقرير جمعية الهايج و النهج الديمقراطي حول حقوق الإنسان، حينما تطرق إلى حالتي توفيق بوعشرين ومصطفى الحسناوي وحاول تبرير الاتهامات الضمنية، مشددا على التقليل من أهمية القضاء،وذلك بهدف الدفاع عن الصحافيين المذكورين. فإذا كانت قضية توفيق بوعشرين تدخل في إطار نزاع تجاري بين شخصين ذاتيين بسبب صفقة عقارية ولا علاقة لها بالتضييق على حرية الصحافة ، فإن قضية مصطفى الحسناوي تم تداولها في اجتماع سابق للائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، بحضور الأستاذ خليل الإدريسي محامي مصطفى الحسناوي، وهو المحامي الذي حضر كذلك مع موكله أثناء تقديمه لقاضي التحقيق المكلف، حيث اعترف ساعتها الحسناوي بنقل شبان وإقناعهم بالالتحاق بنقط التوتر في سوريا، وتبعا لذلك قرر الائتلاف المذكور التخلي عن تبني قضية الحسناوي مستنكرا لما اعترف به داعيا إلى محاكمة عادلة في الوقت الذي لم يبد ممثلو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أدنى اعتراض على موضوع التخلي في الدفاع عنه من طرف الائتلاف الذين أثثوه .

ودائما في إطار حرية الصحافة التي تختلط فيها الأمور على محمد الهايج وأصدقائه ورفاقه في تقريرهم المبني على الأكاذيب والمغالطات، تطرق هذا التقرير إلى قضية هشام المنصوري المكلف بأعمال الجمعية المغربية لصحافة التحقيق ،إذ اعتبر التقرير اعتقال ومحاكمة المنصوري بتهمة الخيانة الزوجية مع زوجة ضابط تدخل في إطار تصفيف الدولة على حرية الصحافة، في الوقت الذي أثبت الواقع أن المنصوري لا يمارس مهمةالصحافة ولا علاقة له بالجسم الصحافي المغربي.

من اختلاط الأمور على الهايج ورفاقه في التقرير الانتقامي عدم احترامهم لمؤسسة القضاء واستغلالها حيث تعمدوا اعتبار حالة المسمى إدريس السدراوي رئيس الرابطة المغربية للمواطنة و حقوق الإنسان كواحدة من حالات اغتصاب حق الصحافة والرأي، في الوقت الذي كان الأخير محط متابعة قضائية جراء شكاية مرفوعة ضده من طرف شركة "الضحى" ولا علاقة للدولة المغربية في ملف المتابعة بشأنه.

وتطاول تقرير جمعية الهايج على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين وسمح محررو هذا التقرير الكاذب لأنفسهم ركوب الافتراء والمغالطة حينما زعموا أن الدولة المغربية لا تدخر قصارى جهودها لخرق قوانين المواطنين بهدف تكديرعيشهم. غير أن العالم أجمع يعلم بعدم صدقية هذه الأقاويل التي تعتبر إملاءات خارجية تنفذها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنهج الديمقراطي بمقابل ما دي قصد التشويش على المغرب الذي يشهد له العالم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حققها لصالح المواطنين.من باب الانزلاقات الخطيرة للجمعية في تقريرها الكاذب هو تقليلها من الجهود المبذولة من طرف المغرب تجاه انخراطه في مناهضة التعذيب والمعاملات القاسية تجاه الإنسان على الرغم من أن السياسات الإيجابية المغربية في مناهضة تعذيب المعتقلين عرفت إشادة قوية وتقديرا كبيرا من طرف خوان ماندیز المقرر الأممي الخاص حول التعذيب، أثناء زيارته التي قام بها إلى المغرب، مبديا إعجابه الكبير بالتطور الكبير الذي تم تحقيقه بالمملكة في مجال احترام حقوق الإنسان وتحريم أفعال التعذيب من طرف الدستور وبالغ تقرير جمعية الهايج في الكذب والافتراء بهدف المغالطة حين زعم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يتمتع باستقلالية حقيقية من السلطة التنفيذية، وذلك في الوقت الذي يصنف فيه المنتظم الدولي والقانوني والحقوقي هذه الهيئة في الرتبة "أ" سواء من طرف لجنة المتابعة التابعة لـ"المجلس الدولي للمؤسسات الدولية المكلفة بصيانة وإنعاش حقوق الإنسان"أو ضمن المجلس الأكثر استقلالية والأكثر مصداقية وارتباطا بمبادئ اتفاقية باريس الخاصة بهذا الموضوع.

الضريس: لسنا في دولة الغاب

الاثنين, 27 يوليو 2015 10:00

قال إن السلطات لا تقتل المتظاهرين وانتقد استفزازهم لقوات الأمن

رد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، بغضب شديد على تدخل المستشارة البرلمانية خديجة الزومي، من فريق حزب الاستقلال، بشأن الحريات الفردية، حين أكد أنه "لا يمكن الخلط بين الدفاع عن حقوق الإنسان، والاستغلال السياسي لها والادعاء أن الحكومة مست بالمكتسبات المحققة".

وقال الضريس، في جلسة مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء الأربعاء الماضي، "نحن لسنا دولة غاب، حتى تصوروا المغرب كجزيرة معزولة، تمنع فيها التجمعات والعمل السياسي، والأنشطة الحقوقية، ويقتل الناس في الشوارع، ويضرب بالقوانين عرض الحائط"، مؤكدا أنه لن يقبل هذه التدخلات التي تتجنى على المغرب كأنه عدو، مشددا على أن السلطات لا تمارس القتل في حق المتظاهرين بالكيفية التي صورت بها الزومي المشهد، مسجلا أن بعض الحوادث المعزولة كآسفي وآسا، فتح بشأنها تحقيق بإذن من النيابة العامة، وأحيل المتهمون على القضاء.

وكانت الزومي انتقدت الاستعمال المفرط للقوة من قبل القوات العمومية، وصل إلى حد الموت كما في آسفي وآسا، وحرمان جمعيات من حقها في العمل، لرفض السلطات الإدارية المختصة تسليم وصولات الإيداع القانوني، وفرض السلطات الحكومية المختصة نظام الترخيص، بدل التصريح، ما يعتبر مخالفة قانونية. وأكد الضريس أن الحكومة تحرص على ضمان ممارسة كل الحريات الفردية والجماعية دون قيود إلا ما يتطلبه واجب المحافظة على الأمن والاستقرار، درءا للفوضى وعدم الاستقرار، وأنه يجب فض أي مظاهرة إذا كان من شأن تنظيمها تهديد الأمن العام، في إطار احترام الضوابط القانونية، مع تحديد المسؤوليات في حال تسجيل أي تجاوزات.

وأضاف الضريس، أنه في إطار الوقاية من الاستعمال غير المتناسب للقوة، صدرت مذكرات للقوات العمومية المكلفة بحفظ الأمن توجب تدعيم إجراءات الوقاية من ذلك بتفادي أي مساس بالضمانات المكفولة قانونا مع الحرص على أن تكون التدخلات الأمنية منسجمة مع المقتضيات القانونية، ومتناسبة مع الأفعال والجرائم المرتكبة، لتنزيل البعد الإجرائي للحكامة الأمنية عن طريق ضبط النفس وعدم اللجوء إلى القوة إلا وسيلة أخيرة من أجل الحفاظ على النظام العام.

وأعلن الضريس عن سن إجراءات للقطع النهائي مع بعض التجاوزات الفردية التي تسيء بشكل مجاني لصورة القوات العمومية المكلفة بحفظ النظام، من قبيل رشق المتجمهرين بالحجارة، أو استخدام القوة في حق أحد المتجمهرين بعد توقيفه، والحرص على الامتناع عن استعمال عبارات ذميمة أو تحقيرية أو ألفاظ تنطوي على التمييز في حق أي شخص، أو معاملته معاملة مهينة أو حاطة بالكرامة، وتفادي الانسياق وراء الاستفزازات الرامية إلى دفع عناصر الأمن لارتكاب أفعال لا إرادية، والتي قد تستغل في حملات دعائية مغرضة للنيل من المكتسبات الحقوقية التي راكمها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان.

أحمد الأرقام

قانون منظم للتجمعات

قال الضريس إن التظاهرات بلغت في 2012 ما يقارب 19.390 تظاهرة، بمعدل يناهز 53 يوميا، وفي 2013، نزل الرقم إلى 16.500، بمعدل يناهز 45 تظاهرة يوميا، مؤكدا أن أغلبيتها تنظم خارج الشروط القانونية، لغياب التصريح القبلي.

وعدد الضريس خروقات المتظاهرين من خلال تجاهل المنظمين لقرارات المنع والإنذارات الصادرة عن السلطات المحلية، والاختيار المتعمد لأوقات وأماكن غير ملائمة لتنظيم أنشطتهم، وضعف التأطير الكمي والكيفي، وغياب روح الانضباط، وتبني نوع من التعامل الاستفزازي تجاه السلطات العمومية أثناء ممارسة مهامها.

وفي هذا السياق، ترى وزارة الداخلية أنه أصبح من اللازم تحيين الإطار التشريعي والقانوني المنظم للتجمعات العمومية، بغية ضبط بعض الممارسات غير المؤطرة قانونا، والعمل على إيجاد تأصيل قانوني لمجموعة من الممارسات وأشكال الاحتجاج.

http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=75807:2015-07-27-09-27-19&catid=67:cat-nationale&Itemid=600

شهادات في حق المرحوم الكبير الأستاذ محمد العربي المساري.. استقتها «العلم» من الأهل والسياسيين والأدباء ورفاق درب النضال ممّن عاشروا الفقيد الجليل..

*الأستاذة نجاة لمريني: أفجعتنا وفاة المرحوم التي جاءت على غفلة *الأستاذ عبد القادر الكيحل: فقدان الراحل خسارة كبرى على كل المستويات *الأستاذ أحمد لحليمي: لقد فقد المغرب مناضلا مؤمنا لا يعرف الغلو *الأستاذ إدريس اليزمي: الراحل كان رمزا للاستقامة والمهنية.. *

شكلت وفاة المرحوم الكبير، الأستاذ محمد العربي المساري، أول أمس السبت، حدثاً جللا بالنسبة ليس فقط لأسرتيه الصغيرة والكبيرة، لكن للوطن ولكل من عاشروه وتأثروا بعلمه وأخلاقه ونضاله وعلو كعبه في شتى المجالات. «العلم»، اتصلت بطائفة من هؤلاء من رفاق الراحل سياسيين وصحافيين وأدباء وفنانين وباحثين، واستقت شهاداتٍ نابعةً من قلوب مكلومة في رجل عز نظيره، أخلصت الشهادة له في محطات مختلفة من حياته المليئة بالإنجازات العظيمة.

ت: حسني*الأستاذة نجاة لمريني: أفجعتنا وفاة المرحوم التي جاءت على غفلة

شدّدت الأستاذة نجاة المريني، الأديبة وصديقة المرحوم، على أن وفاته شكلت فاجعة، «إذ جاءت على غفلة منا فهو في سفر دائم لا ترجى العودة منه». مشيرة إلى أن الأستاذ المساري، كان رجلا مؤمنا بالحياة وبالعمل الجاد والعلم النافع، ولم يكن يضيع وقته أبداً في ما يضيعه الآخرون، ولم تغره الحياة بزينتها وزخارفها، فكان الرجل العاكف في محرابه على العلم والدرس والنظر في شؤون المغاربة وقضاياهم ومشاكلهم.

وقالت الأستاذة المريني، إن الفقيد ناضل بقلمه وبصوته وبكل ما أوتي من جهد في سبيل الارتقاء بالصحافة المغربية، فكان مدرسة متميزة كوّنت الأجيال المتعددة في بلادنا، فنالوا المناصب والمراتب، كما كان الدبلوماسي المحنك الذي نجح في استقطاب دول أمريكا اللاتينية للاعتراف بالمغرب كدولة حرة مستقلة وناضجة، إلى جانب ما أسداه لوطنه في الفترة التي كان فيها سفيرا في البرازيل من إنجازات كبيرة، مثل ما حكاه لي، تقول الأستاذة، عن تأليفه لعدة مجلات تعرّف بالمغرب وشعبه وعطائه.

وأثنت الشاهدة على سجايا الراحل الكبير، الذي قالت إن الوزارة اختارته فاستوزر وزيرا للإعلام في فترة التناوب، ونجح خلال سنتين في عمله وكانت له رؤى وآراء متعددة ومختلفة للارتقاء بالصحافة والإعلام المغربي، مشيرة إلى أنه لما وجد التيار يُعاكس أحلامه في تشييد صحافة مغربية مستقلة ونظيفة، غادر بصمت وبحكمة المنصب الوزاري، متعففا غير راضٍ بالاستمرار، فكان بذلك النموذج الراقي للوزير الحكيم ذي النظرة الثاقبة في شؤون الصحافة المغربية التي عاشت في عصره فترة زاهية، كما عاشت أزهى الفترات معه كمحرر فرئيس تحرير ثم مدير لجريدة العلم.

وأضافت المريني، أن الرجل اعتبر مؤرخا لما كتبه من مؤلفات، في التاريخ والنهوض بالمغرب، ولعل كتابه الذي كان له الكثير من الحضور هو ما كتبه عن محمد الخامس من سلطان إلى ملك، حيث اعتبر ذروة ما أنتجه الراحل محققا وموثقا وكاتبا عن فترتين مختلفتين، مفرقا بين قضية السلطنة وقضية الملك.

وأكدت الأستاذة، على أن الفقيد كان وجها مضيئا في الصحافة المغربية وفي كتبة تاريخ المغرب، فقد كان هرما متميزا هو يتحدث وهو يكتب وهو يشاركك الرأي وينصت إليك بعناية واهتماما، كان رجلا بشوشا خلوقا يقبل عليك وينصت إليك ويحاول أن يستفيد منك رغم ن كانت من يستفيد منه في الحياة بمختلف مساراتها سياسيا وثقافيا وأدبيا أو غير ذلك.

لتختم شهادتها بالترحم على الفقيد والدعاء له بأن يسكنه الله فسيح جنانه وأن يلحقنا به مؤمنين راضين بقضاء الله وقدره، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الأستاذ عبد القادر الكيحل: فقدان الراحل خسارة كبرى على كل المستويات

بدوره، صرح الأستاذ عبد القادر، الكيحل، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، بأن فقدان الراحل العربي المساري، هو خسارة كبرى على كل المستويات، حيث كان السياسي المحنك بامتياز، فهو البرلماني والوزير ونقيب الصحافيين والمفكر، وبالتالي فهذا الرزء هو خسارة للوطن وخسارة لحزب الاستقلال وخسارة للجسم الصحافي والديبلوماسي والسياسي، وعزاؤنا فيه أنه رحمه الله ترك فينا قيما وأخلاقا وأفكارا ستنير الطريق، وعزاؤنا أيضا في ما تركه من أبناء وبنت صالحة سيسيرون على نهجه وخطاه.

وتضرع الأستاذ الكيحل، بالدعاء للفقيد الكبير أن يتغمده الله بواسع رحمته لما أسداه للفكر ولحزب الاستقلال، موضحاً أنه من غير الممكن أن يُعوض لأنه طينة نادرة ومتفردة ومتميزة، فقد كان كثير الاستماع قليل الكلام، كثير الإنصات ومعبرا بالإشارة، فضلا عن كونه يشكل نموذجا في تعاطيه لمجموعة من القضايا، خصوصا العلاقات المغربية الإسبانية، حيث يعتبر من الخبراء القلائل الذين خبروا هذه العلاقة تاريخياً وحاضراً وكذلك استشرافاً من خلال تحليله لمستقبل هذه العلاقات.

وأكد المتحدث، على أن الراحل كان رجلا وحدويا كافح من أجل وحدة المغرب شمالا وجنوبا، كما كافح من أجل الوحدة السياسية من خلال وحدة حزب الاستقلال، فكافح بكل ما أوتي بقلمه وعلاقته المباشرة مع المواطنين وبتمثيله للمواطنين، لذلك فلا يمكن إلا أن نرضى بقضاء الله وأن نمتثل لقضائه وقدره وأن ندعو له بالرحمة والمغفرة.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الأستاذ أحمد لحليمي: لقد فقد المغرب مناضلا مؤمنا لا يعرف الغلو

قال الأستاذ أحمد لحليمي، المندوب السامي للتخطيط، إن المغرب فقد وطنياً مناضلا ومسلماً مؤمناً لا يعرف الغلو لا في مواقفه السياسية ولا في دينه، رحمه الله، كان شعلة تضيء لمن لا يعرف تاريخ بلاده هويةً، ولمن لا يعرف الصدقة في المواقف والثبات عليها، يتعلم منه ذلك وأكثر.

مشيرا إلى أنه كن صديقا مثابرا على متابعة كل ما تعده المندوبية من دراسات، يحضر منتدياتها ويتابعها وينوه بها ويساهم فيها ويبدي مقترحاته في اختيار المواضيع.

ونوه الأستاذ لحليمي، إلى أن الراحل كان متواجدا في كل بقعة وفي كل حادثة تستدعي حضوره، كوطني واعي المفعم بالإيمان بالبلاد ومستقبلها، مشددا على أنه لم يكن أحد قادرا على إيقاف نبض قلب مثل قلبه وفكر مثل فكره إلا الله سبحانه وتعالى، فنستوده الله، والله هو الكفيل باحتضانه مع خيرة من آمن بالله ورسوله.

الأستاذ إدريس اليزمي: الراحل كان رمزا للاستقامة والمهنية..

وفي شهادته في حق المرحوم، الأستاذ العربي المساري، قال الأستاذ إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كانت بداية تعرفي على المرحوم في الخارج قبل أن أتعرف عليه في أرض الوطن، حيث كانت لدينا صديقة مشتركة من أكبر الباحثات الإسبانيات في الثقافة العربية الإسلامية، هي الأستاذة خيما مارتيز مينوس، التي أنشأت أكبر دار للبحث في العالم العربي، أسمتها «الدار العربية» في مدريد.

وأشار الأستاذ اليزمي، إلى أن هذه الدار، كانت تنظم جامعات صيفية لمدة عشر سنوات قبل دخوله للمغرب، إذ كان مقيما في فرنسا، وكانت تلك مناسبة التقى فيها الفقيد عدة مرات مع شخصيات أخرى، مثل الأستاذة أمينة الوهابي. معتبرا أن الأستاذ المساري كان رمزاً للاستقامة والمهنية في مهنة الصحافة، التي هي مهنتي الأولى يقول نفس المتحدث، مؤكدا على أن الراحل كان رمزا للانفتاح والعلم والقراءة والتعلم المستمر..

وأضاف اليزمي، أن المرحوم وبشهادة جميع المغاربة، كان وحتى بعد تقاعده بين قوسين، ما يزال مقبلا على المشاركة في المؤتمرات والمنتديات والندوات العلمية والنقاشات بروح الانفتاح، التي هي بالنسبة لي يقول اليزمي، روح للديموقراطية وقبول الرأي الآخر، منوها بخلق البشاشة واللهجة الشمالية الجميلة التي كان يقبل بها الراحل على كل معارفه.

العلم: الرباط – ت: حسني

http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=69787&date_ar=2015-7-28%205:19:00

بوانو يتهم القضاة بإفساد الانتخابات ويحذر من تأسيس «دولة القضاة»

نادي القضاة: «نطالب بفتح تحقيق بشأن هذه المزاعم الخطيرة وترتيب آثارها القانونية»

محمد اليوبي

طالب المكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب بفتح تحقيق بخصوص الاتهامات التي وصفها بـ«الخطيرة» الصادرة عن عبد الله بوانو، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، وعضو الأمانة العامة للحزب الحاكم، عندما تحدث في ندوة صحفية عقدتها فرق الأغلبية بالبرلمان، عن وجود تحالف بين قضاة المغرب وأحد أحزاب المعارضة من أجل إقامة «دولة القضاة» بالمغرب وإفساد الانتخابات من طرف هذا التحالف، داعيا إلى مواجهة قضاة النادي بكل الوسائل لأنهم يستهدفون السلطة التنفيذية والتشريعية.

واستغرب نادي القضاة، في بيان له، بشدة ومفاجأة كبيرة تصريح النائب البرلماني عبد الله بوانو الذي تم بموجبه توجيه اتهام خطير ومجاني إلى نادي قضاة المغرب من كونه قام بتحالف مع أحد الفرق البرلمانية بهدف إفساد الانتخابات المقبلة وهدد بمواجهته، ويعتبر أن هذا التصريح المحكوم بالهواجس الانتخابية اتهام خطير لا يقبل به نادي قضاة المغرب.

واعتبر النادي أن اتهاما خطيرا مثل هذا، صادرا عن ممثل للأمة يفترض فيه توفر النائب بوانو على دليل دامغ وقاطع، والحال أن الدليل الذي قدمه هو حضور النادي في نشاط نظمه أحد الفرق المعارضة بمقر البرلمان واستدعي له النادي بمراسلة كتابية تحمل شعار البرلمان وموقعة من رئيس الفريق المعني بالنشاط، وبحضور رئيسي البرلمان معا ووزير العدل وبعض القضاة بالإدارة المركزية وديوان الوزير، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأساتذة بالجامعات لا انتماء لهم، لمناقشة موضوع قانوني محض هو مشروع القانون الجنائي.

وأكد المكتب التنفيذي لنادي القضاة أنه أمام اتهام القضاء من طرف النائب عبد الله بوانو بأنه أفسد الانتخابات سنة 2009، وأن بعض القضاة كانت لهم علاقات مع أطراف سياسية ونتيجة لذلك كانوا يرفضون الطعون التي قدمت، فإن «نادي قضاة المغرب

عبد الله بوانو

لا يملك في هذا الإطار كجمعية مهنية، إلا المطالبة بالتحقيق في هذه المزاعم الخطيرة التي إن كانت صحيحة فيتعين ترتيب الأثر القانوني تجاه مقترفيها، وإذا كانت غير ذلك فالأمر خطير لأن فيه تجنيا على القضاء المغربي وسمعته وطنيا ودوليا وعلى النائب أن يتحمل مسؤوليته في ما ذكر».

فضلا عن ذلك، استنكر النادي التهديدات الصادرة عن بوانو، مشيرا إلى أن نادي قضاة المغرب كما سلف اختار طريق الوضوح والصراحة والإسهام مع الجميع بقيادة الملك الضامن الأسمى لاستقلال القضاء، في تأسيس سلطة قضائية حقيقية مستقلة ونزيهة ولا تعرف غير المساواة وتطبيق القانون على الجميع وأولهم القضاة، مؤكدا أن جميع الخطوات الاحتجاجية الرمزية التي قام بها حتى الآن، من حمل شارات ووقفات واعتصام بمقر الجمعية، كان الهدف منها هو التعريف بمطالبه الهادفة إلى تعزيز استقلالية القضائية ليقوم القاضي بواجباته المحددة في الدستور تجاه المواطن، حتى تسود دولة القانون وليس دولة القضاة أو دولة البرلمان أو دولة الحكومة.

من جانبها، أصدرت فرق الأغلبية بمجلس النواب، المشكلة من أحزاب العدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية، والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية، بيانا ضد نادي قضاة المغرب الذي خاض اعتصاما من أجل المطالبة باستقلالية السلطة القضائية، تزامنا مع مناقشة القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

واستغربت فرق الأغلبية اللغة التي يستعملها نادي القضاة والتي تمتح من قاموس سياسي ونقابي، وتحاول تموقع هذا الجسم الجمعوي القضائي في خندق المواجهة السياسية المعلنة ضد توجهات سياسية معينة. واحتجت الأغلبية على استعمال مصطلحي الأغلبية والمعارضة في بيانات نادي القضاة، باعتبارها مصطلحات سياسية، وحذرت من تحويل النادي إلى جمعية تمارس العمل السياسي تحت غطاء العمل القضائي.

إلى ذلك، تحدث بوانو، في ندوة صحفية عقدتها فرق الأغلبية بمجلس النواب، عن قضاة ينتمون للنادي، يحضرون أنشطة سياسية لأحد الأحزاب السياسية، في إشارة إلى حزب الأصالة والمعاصرة، ويصدرون بيانات سياسية، مع الإشادة بفرق المعارضة، واتهام فرق الأغلبية.

وتساءل القيادي بحزب رئيس الحكومة عن خلفيات وأهداف المطالبة باستقلالية النيابة العامة عن وزير العدل، ولماذا الإصرار على ذلك، وقال: «هل يظنون استعمال هذا الجهاز كما وقع سنة 2009، من خلال تكرار التحكم باستعمال القضاء وفبركة الملفات؟».

واعتبر بوانو ما وقع بين فريق سياسي وطرف قضائي «لا ينبئ بالخير»، متحدثا عن وجود تواطؤ بين الطرفين للتأثير على الانتخابات المقبلة.

الضريس يحضر حفل تنصيب جبران الركلاوي على رأس وكالة الأقاليم الجنوبية بالعيون

أضيف في 26 يوليوز 2015 الساعة 51 : 15

أكد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية ، أن وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب هي نتاج قرار ملكي حكيم بمناسبة الزيارة الميمونة لصاحب الجلالة، للأقاليم الجنوبية في مارس 2002 ، يهدف إلى خلق أقطاب ناشئة وصاعدة تأخذ بعين الاعتبار التراث المادي والرأسمال البشري واللامادي للمنطقة.

وذكر بلاغ لوزارة الداخلية أن الضريس أبرز خلال ترؤسه، حفل تنصيب جبران الركلاوي مدير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية في أقاليم الجنوب بالمملكة، المنجزات التي حققتها الوكالة منذ 2004 (أكثر من 3.000 مشروع) والتحديات التي تنتظرها والإصلاحات التي يجب القيام بها في مجال حكامة السياسات العمومية.

وأشار في كلمة خلال هذا الحفل الذي حضره ولاة وعمال جهات العيون- بوجدور الساقية الحمراء، وواد الذهب لكويرة، وكلميم- السمارة، ورؤساء الجهات الثلاث، إضافة إلى عدد من البرلمانيين والمستشارين ورؤساء الجماعات المحلية ومجموعة من فعاليات المجتمع المدني وفاعلين اقتصاديين، إلى أن تعيين جبران الركلاوي مديرا لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية يندرج في سياق المجهودات المتواصلة من أجل تمكين هذه الجهات من كفاءات وطنية قادرة على تثمين مقوماتها الإنسانية والمجالية وتدعيم أسس الحكامة الترابية الجيدة عبر التجنيد الدائم لنخب كفأة، تتحلى بالنزاهة والعمل الجاد والمتواصل من أجل جعل الإدارة في خدمة المواطنين.

وبنفس المناسبة ، شكر الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية أحمد حجي، على المجهودات الجبارة التي بذلها طيلة توليه مهام مدير الوكالة.

وبعد أن ذكر بالروح الوطنية العالية التي يتحلى بها رعايا صاحب الجلالة في هذه الأقاليم وبالجهود التي يبذلها شيوخ وأعيان القبائل الصحراوية والمنتخبون وفعاليات المجتمع المدني، أبلغ الضريس في كلمته عطف ورضا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والذي يولي رعاياه الأوفياء بهذه الأقاليم من المملكة عنايته المولوية السامية من أجل الارتقاء بهم إلى مستوى ما يطمح إليه جلالته من تقدم ورفاهية وازدهار.

كما أبرز دور الجهات الجنوبية للمملكة التي شكلت عبر التاريخ قلعة مجاهدة وفية للوطن والملوك الذين تعاقبوا على العرش العلوي المجيد، ولقسم المسيرة الخضراء، ولثوابت الأمة ورمز سيادتها، وسدا منيعا ضد جميع المحاولات اليائسة لأعداء الوطن للمس بوحدته.

وأكد السيد الشرقي الضريس التزام المغرب بإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمملكة، وانخراطه بكل دينامية في مسار إيجابي من خلال طرح مبادرة الحكم الذاتي التي حظيت بدعم من المجتمع الدولي.

وفي هذا الإطار، نوه الوزير المنتدب بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتعزيز جو الانفتاح والديمقراطية الذي تعيش فيه ساكنة المنطقة، حيث لقي هذا التطور المؤسساتي تثمين مجلس الأمن الدولي وكذا الأمين العام للأمم المتحدة في جميع قراراته وتقاريره.

وبعد أن أبرز الشرقي الضريس أن الوصول الى هذه المنجزات استمرت بالتأسيس الدستوري لتنظيم لا مركزي يقوم على الجهوية المتقدمة، موضحا الصياغة التوافقية التي ميزت النموذج التنموي مذكرا توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي ارتكز على تبني مقاربة مندمجة ذات بعد إنساني واسع.

http://maarifpress.com/news8964.html

الشوهة.. مستشارون ضمنهم ناظوريون غاضبون من عدم إستلامهم "أيباد" ويغبون عن المجلس

ناظورسيتي: مهدي عزاوي

عرفت جلست الإستماع لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، بمجلس المستشارين يوم 23 من هذا الشهر، حضور 13 مستشارا بالغرفة الثانية فقط، وغياب أزيد من 250 برلماني بهذه الغرفة، في الجلسة التي خصصت لمناقشة التقرير المتعلق بوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ومن بين أسباب غياب هذا العدد الكبير من السمتشارين حسب مجلة تيل كيل، يرجع لغضب مجموعة من البرلمانيين عن عدم تحصله على "طابليت" من نوع "أيباد".

هذا وكشفت ذات المجلة أنهم عبروا عن سخطهم جراء عدم إستلامهم لطابليت، التي منحتها لهم سفارة الصين بالرباط، وحسب مصدر من داخل المجلس فإن سفارة الصين أهدت للمجلس مجموعة من الحواسب الخاصة بالمكاتب وحواسب محمولة وألات خاصة بالنسخ، ولم تقم بإعطاء اللوحات الإلكترونية.

من جهتها ناظورسيتي علمت أن مجموعة من المستشارين المنتمين للناظور والدريوش عبروا عن غضبهم جراء عدم منحهم "طابليت"، وقاموا بإجراء مكالمات هاتفية لرؤساء فرقهم من أجل الإستفسار حول "الأيباد"

http://www.nadorcity.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B6%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85-%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%BA%D8%A7%D8%B6%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%87%D9%85-%D8%A3%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AF_a32117.html

اليزمي يعرض تقريره أمام الاشباح بمجلس المستشارين

أضيف في 27 يوليوز 2015 الساعة 31 : 12

في ظل غياب كاسح لأعضاء مجلس المستشارين تم الأربعاء ولأول مرة في جلسة عمومية مناقشة تقرير وطني وضعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، والذي سبق وعرضه ادريس اليزمي أمام مجلسي البرلمان قبل سنة، أي خلال شهر يونيو 2014، إذ لم يحضر عند افتتاح الجلسة إلا 17 مستشارا ، ليرتفع العدد إلى 21 عضوا خلال انتصفت المدة المخصصة للمناقشة لتختتم الجلسة بحضور تسعة مستشارين وهو عدد يوازي أعضاء الحكومة الذي شاركوا في الجلسة لتقديم أجوبتهم على الملاحظات المقدمة بشأن قضايا تخص قطاعاتهم.

وأكد محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين ، الذي انتظر أكثر من عشرة دقائق ليعلن عن افتتاح الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، على أن الأمر يتعلق بأول نقاش من نوعه يهم تقريرا حول أوضاع حقوق الإنسان صادر عن مؤسسة وطنية دستورية، وأن الجلسة تنعقد طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وكشف الشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية ،والذي عرضا قدم فيه ردودا على الملاحظات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث ركز على مسألة تدبير التجمعات العمومية والتي يثار بشأنها الكثير من الجدل وتتلقى السلطات العمومية انتقادات واسعة خاصة من قبل المنظمات والفاعلين الحقوقيين ، عن بعض من ملامح الحكامة الأمنية التي شرعت الوزارة في تنزيلها من خلال إصدار مذكرات وجهت للقوات العمومية المكلفة بحفظ الأمن ، وذلك في إطار الوقاية من الاستعمال غير المتناسب للقوة.

وأوضح أن هذه المذكرات توجب تدعيم إجراءات الوقاية من الاستعمال المفرط للقوة، وذلك عبر السهر على حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وتفادي أي مساس بالضمانات المكفولة قانونا مع التقيد بالعديد من التوجيهات التي تتحدد أبرزها

في خمسة عناصر، تتمثل في الحرص على أن تكون التدخلات الأمنية الرامية لحفظ الأمن والنظام بالشارع العام منسجمة مع المقتضيات القانونية، ومتناسبة مع الأفعال والجرائم المرتكبة، بشكل يسمح بالتوفيق بين حق الدولة في تطبيق القانون وحفظ النظام العام من جهة، وبين حق الأفراد في التمتع بالحقوق والحريات من جهة أخرى، وكذا السهر على التوفيق بين تناسب القوة مع الفعل التظاهري الموجب للتدخل الأمني، وفقا للقوانين ذات الصلة، بشكل يساهم في تنزيل البعد الإجرائي للحكامة الأمنية عن طريق ضبط النفس وعدم اللجوء إلى القوة إلا كوسيلة أخيرة من أجل الحفاظ على النظام العام.

كما تشمل التوجيهات العمل في اتجاه القطع النهائي مع بعض التجاوزات الفردية التي تسيء بشكل مجاني لصورة القوات العمومية المكلفة بحفظ النظام، من قبيل رشق المتجمهرين بالحجارة، أو استخدام القوة في حق أحد المتجمهرين بعد توقيفه ، والامتناع عن استعمال عبارات ذميمة أو تحقيرية أو ألفاظ تنطوي على التمييز في حق أي شخص، أو معاملته معاملة مهينة أو حاطة بالكرامة، مهما كانت الأفعال الإجرامية المنسوبة إليه، فضلا عن التحلي بضبط النفس، وتفادي الانسياق وراء الاستفزازات الرامية إلى دفع عناصر الأمن لارتكاب أفعال لا إدارية، والتي قد تستغل في حملات دعائية مغرضة للنيل من المكتسبات الحقوقية التي راكمها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان.

ولم يفت المسؤول الحكومي أن يؤكد في ذات الوقت على أن الحرص على ضمان ممارسة كل الحريات الفردية والجماعية دون قيود أو شروط، لا يوازيه إلا واجب المحافظة على الأمن والاستقرار، مبرزا أن حفظ الأمن العام، مسؤولية جميع المواطنين على اختلاف مشاربهم، وذلك درءا للفوضى و عدم الاستقرار، مبرزا تأكيده على أن الحفاظ على النظام العام وممارسة الحريات العامة يعتبران ركيزتين أساسيين لا غنى للديمقراطية عنهما، ومن ثم فلابد لها من التوفيق بينهما.

ومن جانبه ،حرص مصطفى الرميد وزير العدل والحريات على التركيز على القضايا الشائكة والتي تثير الكثير من الجدل داخل المجتمع ولدى الرأي العام الحقوقي الوطني والدولي من باب عقوبة الإعدام والتعذيب ، ومسألة الحرص على إعمال المقاربة الحقوقية ،فيما يتعلق بعقوبة الإعدام استعمل

المسؤول الحكومي خاطبا استغرب فيه بشكل ضمني تضمين التقرير ملاحظة بشأن عدم إلغاء عقوبة الإعدام ، بل وتأكيد ذات الملاحظة من قبل بعض المستشارين، على اعتبار، على حد قوله، لم تمر سوى سنة على المصادقة بالإجماع على قانون العدل العسكري الذي يتضمن خمس حالات يقضي فيها القضاء بالإعدام.

ووجه في هذا الصدد انتقادا حادا لأعضاء المؤسسة التشريعية الذين يطالبونه بإلغاء الإعدام بالقول" لأفهم أن برلمانيين في المجلس صوتوا بالإجماع على مشروع العدل العسكري الذي يتضمن عقوبة الإعدام، ولم يطوروا آنذاك قناعاتهم ويطالبون أن أغير قناعتي الآن ،القناعات إذا تختلف من قانون لقانون، استطرد الوزير ،الذي كان بذلك يريد أن يحقق ضربة قاضية للداعين لإلغاء الإعدام والدفع بإقناعهم بمنهج التدرج الذي يسير عليه المغرب في هذا الموضوع ، مشيرا أن إصلاح التشريع الجنائي الجاري حاليا تم فيه التقليص من الحالات التي يقضي فيها القضاء بعقوبة الإعدام "، ذالك أن الإبقاء على الإعدام تم بالتوازي مع الحرص على ضمان المحاكمة العادلة

وفيما يتعلق بمسألة التعذيب، أكد أن وزارته تبذل جهودا إضافية لمناهضة التعذيب، حيث وجه منشورا إلى الوكلاء العامين ووكلاء الملك بتاريخ 29 مايو 2014 من أجل التطبيق السليم لأحكام الدستور والقانون بما يحفظ حقوق وحريات الأشخاص المودعين تحت الحراسة النظرية، والعمل كلما عاينوا عليهم أثار أو علامات عنف بادية، على القيام بإجراء معاينة للآثار أو الأعراض التي بدت عليهم في محضر قانوني، والأمر بإجراء فحص طبي يوكل أمر تنفيذه إلى أطباء محايدين ومتخصصين، وتقديم ملتمسات إيجابية بشأن طلبات إجراء الفحوص الطبية التي تقدم أمام قضاة التحقيق أو هيئات الحكم.

وأفاد أن عدد المتابعات المتعلقة بشطط الموظفين في استعمال سلطتهم إزاء الأفراد، بلغ السنة الماضية (2014) إلى 5 أفراد من رجال الدرك والأمن والسلطة.

وليبرز المسار التصاعدي للارتقاء بحقوق الإنسان بالمغرب أشار إلى دخول حيز التنفيذ لقانون العدل العسكري منذ فاتح يوليوز الجاري، واصفا إياه بالنص التشريعي الذي شكلت أحكامه طفرة حقوقية نوعية تنضاف إلى الإصلاحات الحقوقية الكبرى التي شهدها المغرب في السنوات الأخيرة، بل ولكونه يعكس إرادة المملكة في تكريس دولة الحق والقانون والتنزيل الفعلي لمضامين الدستور والالتزام بمبادئ المحاكمة العادلة ..

كما شدد الوزير على أن الحكومة تولي أهمية استراتيجية للارتقاء بمسار حقوق الإنسان ، حيث تعمل من أجل إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية ومن تم تكريس مسار حقوق الإنسان الذي خطا فيه المغرب خطوات متقدمة، محاولا عبر ما استعرضه من برامج على التجاوب السريع والفعال مع تضمنه التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشكايات الصادرة عنه وعن لجانه الجهوية .

أما وزير الصحة الحسين الوردي فقد أكد على التجاوب السريع للوزارة مع ما تضمنه تقرير المجلس الوطني بشأن الصحة العقلية والنفسية ، وهو ما تترجمه الاستراتيجية الخاصة بالتكفل بالأمراض النفسية والعقلية ، والتي تم تقديمها أمام جلالة الملك، ودخلت حيز التنفيذ عبر مبادرة عملية "كرامة" الخاص بضريح بويا عمر بنواحي مراكش والذي كان يحتجز فيه المئات من المختلين عقليا ،وإحداث أقسام داخل المؤسسات الاستشفائية لمعالجة الأشخاص المصابين ، بل و توفير والرفع من عدد الأسرة و توظيف 34 طبيب مختص و122 ممرض ، كما تم تخصيص أكثر من 2 في المائة لشراء الأدوية .

وأبرز أن الوزارة عازمة على مواصلة العمل في هذا الاتجاه ومعالجة الأوضاع المزرية والكارثية التي كان رصدها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المؤسسات المختصة بالأمراض النفسية والعقلية ، ونزلائها.ومن جهته ، حرص وزير التشغيل عبد السلام الصديقي، على توضيح أبعاد إخراج القانون الخاص بالعمال المنزليون وتحديد السن الأدنى للتشغيل في 16 سنة،والذي كان قد صوت عليه مجلس المستشارين ومازال قيد الدرس لدى مجلس النواب، مبرزا أن وضع استغلال هذه الفئة كان يتطلب إقرار مثل هذا القانون، على أن تحديد السن الأدنى للعمال المنزليين في 16 سنة، والذي يجيز بذلك تشغيل الأطفال القاصرين ،هو مقتضى لايخرج عن ما تتضمنه المواثيق الدولية الخاصة بالشغل حيث تحدد السن فيما بين 16 و18 عاما وتضع فقط شرط عدم تشغيل القاصرين في أعمال شاقة وفيها ضرر بصحة القاصر.

وأعلن أنه رغم التوصيات التي تضمنتها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة تحديد السن الأدنى للاستخدام أو العمل في المنزل في 18 سنة،فإن وزارته كانت قد أحالت هذا النص القانوني على منظمة العمل الدولية وحظي بالإشادة من قبلها.

واعتبر محمد مبدع الوزيرالمكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة،الذي تناول في رده الجانب المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي تشرف

وزارته على اللجنة المكلفة بإعداد نصه القانوني، أن هذا القانون تمت فيه مراعاة المبادئ والمعايير التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الدولي لحق الحصول على المعلومة.

وأشارفي هذا الصدد إلى ست مبادئ تم أخذها بعين الاعتبار ويتعلق الأمر بمبدأ كشف الحد الأقصى من المعلومات ، ومبدأ النشر الاستباقي للمعلومات، ووضع استثناءات واضحة ودقيقة ومحدودة، تهم الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي ، والمعلومات المتعلقة بالحريات والحقوق الأساسية المكفولة دستوريا.

هذا بالإضافة إلى مجانية الحصول على المعلومات، ومسطرة سهلة ومبسطة للحصول على المعلومات وتخويل ضمانات قانونية لطالب المعلومات.

ويشار إلى أن ردود أعضاء مجلس المستشارين وتعليقاتهم على ما تضمنه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثمنت جميعها الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي بات مؤسسة وطنية منصوص عليه في الدستور، ومكسبا يلعب أدورا طلائعية وطنيا ودوليا ، كما أن تلك الردود اتجهت في أغلبها إلى جانب مدى تفاعل الحكومة مع ما تضمنه من توصيات وملاحظات، مؤكدين في هذا الصدد على ضرورة التعجيل بتنفيذ مجمل تلك التوصيات سواء التي تخص تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تهم الجانب التشريعي وإلغاء عقوبة الإعدام ، وجبر الضرر الفردي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإدماجهم الاجتماعي .

هذا فضلا عن التوصيات التي تهم مسألة المساواة والمناصفة، ووضع قانون إطار لمحاربة العنف ضد النساء، وتمكين الفئات الهشة من حقوقهم خاصةالأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية. والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فنن العفاني

http://www.zoompresse.com/news7436.html

تنسيقية ضحايا الاعتقال التعسفي بالعيون تطالب بالتسوية الفورية لملفها

أضيف في 27 يوليوز 2015 الساعة 43 : 02

العيون / عيون الصحراء

احتضن مقر المنظمة الديمقراطية للشغل بالعيون ،يوم الاحد الماضي تجمعا حاشدا للتنسيقية الصحراوية لضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ،حيث شددوا في لقائهم هدا على ضرورة تسوية ملفهم الاجتماعي ،بما يليق مع الكرامة الانسانية رغم انهم سلكوا كل الطرق القانونية واتبعوا جميع الخطوات ولم يجنوا من وراء دلك الا الوعود تلو الاخرى ،من طرف كل من التقوهم من المسؤولين بعاصمة المملكة،واكد احد اعضاء التنسيقية ان رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان اعطاهم وعودا بتسوية ملفهم بعد عيد الفطر لكن لحد الان ، لم يتوصلوا باي جديد في الموضوع،وشددوا على انهم متشبثون بمطالبهم ،التي حددوها في التسوية المادية والادماج الاجتماعي على غرار بقية الضحايا، الدين سلكت معهم نفس المسطرة في السنوات الماضية، وان عدم الاستجابة لمطلبهم هدا سيجعلهم مرغمين على خوض اشكال جديدة في النضال من اجل انتزاع حقوقهم المشروعة.

http://www.nadorcity.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B6%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85-%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%BA%D8%A7%D8%B6%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%87%D9%85-%D8%A3%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AF_a32117.html